

تأثير التدخل الإنسانى على السيادة الوطنية - دراسة تطبيقية على مسلمى الإيغور

الباحثة / عبيد المرسي محمد
المشرفون

أ.د. نبيل أحمد حلمي
أستاذ القانون الدولي العام جامعة الزقازيق الأسبق
عميد كلية الحقوق - جامعة الزقازيق - الأسبق

أ.د. عبد الحكيم الطحاوى
عميد معهد البحوث والدراسات الأسبوية

ملخص:

توصلت لعدد من النتائج حيث تبين من خلال الدراسة أن موقع جماعة الإيغور التى توجد فى إقليم تركستان الشرقية، تتمتع بمكانة مهمة إستراتيجية ولهذا الإقليم مقومات إقتصادية وأنه فى الوقت الذى تستمر فيه السلطات الصينية فى المضى قدما بحملاتها القمعية ضد مسلمى الإيغور تضر بأمنه القومي، فأمام تفاقم معاناة تلك الأقلية المسلمة لهذا الإقليم تفتح نافذة دولية تدريجيا ليكون هناك مبررا لفرض الضغط على بكين ومساومتها فى ملفات عالقة وساخنة على الساحة الدولية، بما يجعل للمنظمات الدولية وحقوق الإنسان أيضا الحق فى التحرك لأنقاذ تلك الأقلية والتدخل فى شئون بكين الداخلية تحت مسمى التدخل الإنسانى طبقا لمواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان التى يقرها القانون الدولي الإنسانى ليصبح التدخل لأغراض إنسانية من أهم الموضوعات التى تشغل المجتمع الدولي، حتى صار ذلك يهدد السيادة الوطنية لتلك الدولة وبات ذلك أمرا حتميا من أجل وقف الانتهاكات التى تتعرض لها هذه الأقلية فى هذا الإقليم أصبح التدخل لأغراض إنسانية من أهم الموضوعات التى تشغل المجتمع الدولي، حتى أنه صار يحتاج لمعالجة، فقد تعرضت السيادة الوطنية لكثير من الدول للانتهاك بعد أن بات التدخل

فى شئوننا الداخلية أمرا محتوما خاصة تحت مظلة حقوق الإنسان، وأمام ما تتعرض له بعض الأقليات أو الرعايا لتلك الدول من إنتهاكات أو تعذيب تجعل هذا التدخل أمرا حتميا من جانب المجتمع الدولي و الفواعل الدولية و استخدام ذلك كورقة ضغط، لكن أمام مصالح الدول الكبرى الفاعلة ورغبتها فى إعلاء تلك المصالح على حساب الدول الأخرى تظل هناك حالة من الإزدواجية بل و الكيل بأكثر من مكيل فى التعامل مع كثير من الحالات المتشابهة، وعلى الرغم من أن هناك كثير من مسلمي العالم والذين قد يشكلون أقليات فى بعض الدول يتعرضون للظلم و الإنتهاكات فى حقوقهم وفى هذا البحث نتعرض لدراسة حالة مسلمي الإيغور بأقليم تركستان الشرقية حتى أن تلك الإنتهاكات باتت تتنافى مع موانيق القانون الدولي الإنسانى.

فالولايات المتحدة الأمريكية تستغل تلك الإنتهاكات كذريعة للتدخل فشئون الصين من أن لآخر وكورقة للضغط طبقا لأختلاف المصالح من أن لآخر، بينما قد يتغاضى البعض عن كل ما يحدث من تمييز وعنصرية وإنتهاكات وتعذيب فى هذا الإقليم نظرا للعلاقات التاريخية والمصالح التى تربطها بكين ومثال على ذلك موقف روسيا الإتحادية التى تعتبر هذا الأمر لا يخرج عن كونه شأنا داخليا، وأن الصين وحكومة بكين هى الوحيدة التى يحق لها السيطرة على هذا الإقليم بينما تنادى أقلية الإيغور فيه بالأنفصال، ويبقى للحزب الشيوعي اليد العليا على هذا الإقليم دونما التزام بأى موانيق أو معاهدات دولية.

كلمات مفتاحية:

القانون الدولي الإنسانى - السيادة الوطنية - التدخل الإنسانى - الأقليات - مسلمو الإيغور.

ABSTRACT

Humanitarian intervention has become one of the most important issues of concern to the international community, so this issue must be resolved.

Many countries are suffering from Interfering in its internal affairs under the umbrella of human rights.

Some minorities in these countries are exposed, so the intervention of the international community has become necessary.

But there is a case of dualism in dealing with many similar cases.

In this research, we discuss the situation of the Uyghur Muslims in the East Turkistan region and the violations they are exposed to that are inconsistent with the international humanitarian law.

The United States of America takes advantage of these violations to interfere in the affairs of China, while some countries ignore what is happening in this region in order to preserve their interests, for example on these countries the Russian Federation which support China and consider these violations as an internal matter that does not deserve humanitarian intervention, and China is the only one that has the right to control this region.

From the results of this search the location of the Uyghur group, which is located in the East Turkestan region, has an important strategic position, and this region has economic potential.

With the escalation of the crisis, there is a great opportunity to put political pressure on China.

This gives international organizations concerned with human rights the right to move to save that minority and to interfere in Beijing's internal affairs under the name of humanitarian intervention.

Keywords

Humanitarian-National sovereignty- Humanitarian intervention-Minorities-Ughur

المقدمة:

إن ظاهرة التدخل الإنساني تحظى بأهمية كبيرة حيث يرى البعض أن الدول الكبرى والتي تنتمي للأمم المتحدة قد تستخدمها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول وإنتهاك سيادتها تحت مسمى حقوق الإنسان وحماية الأقليات التي توجد بهذه الدول والتي تتعرض لابتداء جماعية أو حروب ضد الإنسانية، حتى أن هناك حالة حديثة بين ماهية أشكال هذا التدخل وهل يحق لدولة أن تتدخل في شؤون دولة أخرى ومتى يحدث ذلك.

وبعض الدول الكبرى الممثلة للأمم المتحدة والتي تتحكم في مجلس الأمن الدولي في كثير من الأحيان تجعل اللجوء إلى العدالة أمراً إنتقائياً لا يقع سوى على الضعفاء، وجعلت من قضية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة لتحقيق أهدافاً سياسية بحتة ومصالح شخصية لا دون النظر لأحكام القانون الدولي المعاصر وانسجام ذلك معه أم لا.

كما يظل دائماً هناك مبدأ أساسى من القانون الدولي وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا مبدأ مرتبط بمبدأ آخر من ركائز القانون الدولي، وهو سيادة الدول والاستثمار في الحكم الذاتى وعدم التدخل وهو مصاحب لهذا المبدأ الأساسى، أى أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة الأخرى هو المبدأ الأساسى.

و إرتكاب بعض الدول لجرائم ضد الإنسانية وحروب إبادة جماعية أو جرائم الحرب أو ما شابه ذلك ضد الأقليات بها قد ساعد على خلق نوع من التدخل لمنع مثل هذه الجرائم من أن تحدث فى الوقت ذاته يظل هناك خلافاً بين أغلب فقهاء القانون الدولى وجوهره فى إن مثل هذا التدخل لن يكون مجرداً من المصالح الشخصية للدول المتدخلة، كما أن البعض إتفق على إن التدخل الإنسانى لا مبرر له سوى ضمن شروطاً محددة.

كما إن هذه الشروط التى تحدد التدخل فى الشؤون الداخلية للدول لا بد أن تكون من أجل منع تفاهم إرتكاب جرائم ضد الإنسانية وأن يكون ذلك محدداً بالزمان والمكان وذلك بهدف منع إرتكاب جرائم معنيه، وأن تكون الدول المتدخلة لا مصلحة شخصية لها، أى أن يكون التدخل الإنسانى مبرراً، رغم معارضة البعض للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول والتركيز على مبدأ السيادة وعدم جواز التدخل بالدرجه الأولى وخاصة بعد أن أجمع الكثيرون على أن معظم حالات التدخل إلى الخارجى تحت إدعاءات لأسباب إنسانية كان وثيقاً لمصالح شخصية للدول المتدخلة مع ضرورة أن يكون حدود التدخل لو وجد فقط لمنع إرتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية من أجل حماية المدنيين الأقليات بداخل تلك الدول.

المشكلة البحثية

على الرغم من وجود القانون الإنسانى فى ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن حتى الآن هناك إختلاف حول قانونية تدخل الأمم المتحدة فى بعض الدول تحت مسمى التدخل الإنسانى، وإختلاف أشكال هذا التدخل من دولة لأخرى.

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة جديدة فى التطرق لمفهوم التدخل الإنسانى من جانب الأمم المتحدة وصولاً هذا التدخل خاصة فى أزمة مسلمى الروهينجا والإيجور ومدى توافق ذلك مع ما حدده القانون الدولى وما يطلق عليه القانون الإنسانى ودواع ضرورة هذا التدخل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الآتى:

و دراسة ماهية القانون الإنسانى (بشكل نظرى).
وكذلك رصد بعض حالات التدخل الإنسانى فى بعض دول شرق آسيا وإختلاف
مظاهر وصور هذا التدخل وهل يرتبط بمصالح شخصية أم بدافع الإنسانية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة فى تناولها لموضوع التدخل الإنسانى و أثره على السيادة الوطنية
فى الصين على إستخدام عدد من المناهج البحثية :

المنهج القانونى - المنهج الوصفى التحليلى - منهج دراسة حالة.

أولاً: المنهج القانونى:

تستخدم الدراسة المنهج القانونى و خاصة فى تناول و تحليل الاتفاقيات التى
تمثل الأطار القانونى للتدخل الإنسانى وتحليل موقف كل الفواعل الدولية أمام ما
يتعرض له الأقليات من إنتهاكات فى إقليم تركستان الشرقية بالصين.
كما تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، وذلك من خلال:

- مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة.
- وصف وتحليل القضية محل الدراسة
- تفسير الوضع القائم و تحديد العلاقات الموجودة بين المتغيرات من خلال التحليل
والربط وتفسير النتائج وإستخلاصها وقياسها، ولهذا المنهج أهمية تتضح فى دراسة
التدخل الإنسانى وأثره على السيادة الوطنية والأنتهاكات التى يتعرض لها مسلمو
الإيجور فى إقليم تركستان الشرقية موضوع دراسة الحالة ووصف وتحليل ذلك فى
ظل الاتفاقات الدولية التى تحمي حقوق الأقليات.
- تقسيم الدراسة.

أولاً: التدخل الإنسانى والسيادة الوطنية -نشأة التدخل الإنسانى.

ثانياً: تطور مفهوم السيادة الوطنية.

ثالثاً: دراسة حالة مسلمى الإيجور فى الصين.

رابعاً: موقف القوى الفاعلة من قضية الإيجور.

كما تم الاعتماد على دراسات سابقة و التي تعتبر مكون هام من مكونات الدراسة العلمية، حيث لا يمكن لأى دراسة من تحقيق أهدافها دونما الاستناد إلى الخبرات و المعارف السابقة التي بدورها ترتقى وتنقى الباحث كما تثرى معارفه من خلال إطلاعه على ما تم التوصل إليه من الباحثين من نتائج فى مجال الدراسة، وبذلك يتمكن من إعداد دراسته لكى، ستصبح بمثابة إضافة علمية وقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع (التدخل الإنساني و أثره على السيادة الوطنية - دراسة حالة مسلمي الإيجور).

التدخل الإنساني والسيادة الوطنية - نشأة التدخل الإنساني

دخلت الأمم المتحدة عهدا جديدا وبزوال نظام الثنائية القطبية، إعتبرت التدخل لأغراض إنسانية من الموضوعات التي تحتاج للمعالجة من ناحية المجتمع الدولي حيث نشأ مفهومها جديدا خاصة مع ما شهدته مجال حقوق الإنسان فى العديد من الدول من انتهاكات واسعة، وصارت حقوق الإنسان من القضايا المهددة للسلم والأمن الدوليين، فأصبح التدخل بغرض حماية الأقليات من أبرز حالات التدخل الإنساني فى القانون الدولي. وأثار التوظيف الإنساني لهذا الأمر لغطا كبيرا خاصة مع إيضاح حالة الأزواجية فى التعامل مع كثير من الحالات المتشابهة المهتمة بانتهاك حقوق الإنسان، والمثال على ذلك ما يحدث من إنتهاكات ضد مسلمي بورما ومسلمي الإيجور.

مفهوم مبدأ التدخل الإنساني:

لا يوجد تعريفا واحدا متفقا على هذا المفهوم حتى أن ذلك الأمر دفع إلى التشكيك من بعض المفكرين نحو أى جدوى لأى محاولات تقديم تعريفا واحدا، فطبقا لتعريف ماريو بيناتى فإن التدخل "هو تدخل أى دولة أو منظمة دولية فى شئون دولة أخرى دون إذن منها ن وهناك تعريف يعنى تجاهل دولة ما لحقوق رعاياها الأساسية، مما يمنح الحق للدول الأخرى فى التدخل طبقا لمبادئ القانون الدولي بمسمى الجماعة الدولية، حتى لو كان فى ذلك ضرورة لفرض سيادتها على الدولة التي تمارس التسلط لإتبار أن ذلك الأمر يتعلق بأسباب إنسانية".

يتشكل القانون الدولي الإنساني من مجموعة من القواعد والاتفاقات الدولية المكتوبة والعرفية التي تسري أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، والتي تهدف إلى حظر وتقييد وسائل وأساليب القتال لأغراض إنسانية مع توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين وغيرهم من غير المقاتلين أو العاجزين عن القتال وأنسنة الحروب.

كما شهد هذا القانون تطوراً كبيراً خاصة في بدايات القرن الماضي وحتى الآن تطوراً هاماً حيث أصبح أكثر إنسانية وإهتماماً بموضوع التمييز بين الأطراف المشتركة في العمليات العسكرية والسكان المدنيين محاولة لتجنيبهم آثار الحرب. أمام فكرة حتمية وجود للحروب والصراعات المسلحة الدولية وغير الدولية على المجتمع الدولي، ومع صعوبة سن أى قوانين أو تشريعات لمنع نشوب الحروب أو النزاعات المسلحة، تصبح الحروب واقعا لا يمكن لأحد تجاهله.

مفهوم التدخل الدولى العام:

يعتبر مرادفا لكل أشكال سلوك الدول فى علاقاتها الخارجية حتى لو كان هذا السلوك سلبى بعدم التدخل فى حالات معينة، ويعرفه البعض بأنه هو استخدام الوسائل القسرية من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو من قبل بعض المنظمات الدولية أو العالمية أو الإقليمية أو الوكالات الإنسانية وأن تكون أهم أهدافها الرئيسية هى وقف أى إنتهاكات لحقوق الإنسان قد ترتكبها السلطات الحاكمة أو منع أو تخفيف من حدة المعاناة الإنسانية فى حالات النزاعات الداخلية.

مفهوم التدخل الدولى الإنسانى:

أشيع استخدام مفهوم التدخل لأغراض إنسانية فى الأونة الأخيرة وخاصة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين فهو مفهوم قديم وحديث فى ذات الوقت خاصة وقد إرتبط هذا المفهوم فى العلاقات الدولية المعاصرة بمبدأ حماية الأقليات، حيث زاد اللجوء إلى التدخل الدولى الإنسانى بل صار مؤخرا مطلبا لحماية حقوق الإنسان.

الأطر المختلفة للتدخل الإنساني:

يرجع أنصار هذا الاتجاه عدم ربط التدخل الدولي الإنسانى الذى يتم لأغراض إنسانية وبين إستخدام القوة المسلحة وإنما يمكن أن يتم هذا النوع من التدخل بوسائل أخرى بعيدا عن إستخدام القوة المسلحة، بل عن طريق إستخدام وسائل الضغط السياسى أو الأقتصادى أو الدبلوماسى.

مشروعية التدخل الدولى الإنسانى:

إختلف الفقه الدولى حول مفهوم التدخل الدولى الإنسانى رغم ذلك لكنه أتفق على مسألة إن الغرض من هذا التدخل هو إنسانى لحماية حقوق الإنسان من الأقليات، و فرق الفقه بين التدخل ألسانى بمفرده وهو تدخل غير مشروع وتدخل الأمم المتحدة الإنسانى وهو تدخل مشروع.

كما اعتبر هذا التدخل حقا وواجبا فى ذات الوقت وضد أى دولة تتهم بإنتهاك حقوق الإنسان سواء ضد مواطنيها أو الرعايا المقيمين على أراضيها، والتدخل الإنسانى هو كل ضغط تمارسه دولة أو هيئة دولية ضد دولة متهمة بخرق حقوق الإنسان من أجل إجبارها على إتباع سياسات ضد المبادئ الإنسانية والقوانين الدولية.

ظل مفهوم التدخل الدولى الإنسانى مرتبطا منذ بدايته بمفهوم تدخل الدولة لحماية رعاياها وإستنادها إلى حقها فى الدفاع عن نفسها وأن الرعايا هم جزء من تلك الدولة سواء فى إقليمها أو إقليم دولة أجنبية، وبموجب هذا المفهوم نجد أنه يشتمل على تعريفا جديدا للتدخل لحماية الأقليات المضطهدة، مما منح لبعض الفقهاء والباحثين تصورا بأن هذه التدخل له دوافع مشروعة وقانونية واجبة لحماية حقوق الإنسان من الدول التى قد تنتهكها. ورغم عدم الاتفاق على تعريفا واحدا لهذا المفهوم.

تطور مفهوم السيادة الوطنية

كان يغلب على السيادة القداسة فى العصور القديمة، حيث تلازمت فى نشأتها مع السلطة السياسية، وكانت تختلط بمعتقدات دينية، فقد كان الأفراد يخضعون للحاكم قبل الخضوع للأحكام الدينية. فقد كان مفهوم السيادة هو أكثر المفاهيم غموضا وصفة لسلطة الدولة، وقد شهد هذا المفهوم تطورا وكان الأغريق القدماء أكثر الشعوب تعمقا فى العلوم

السياسية عن غيرهم، واعتبروا السيادة سلطة ملتصقة بالحكم بينما عرف الرومان السيادة من خلال أفكار الشعب الحر، لكن فى العصور الوسطى، كانت السيادة فى جذورها التاريخية ترجع لنظرية سلطة الباباوات، واكتسبت السيادة خصائصاً بالاً يمكن التصرف فيها أى لا يمكن التنازل عنها ولا تكتسب مع التقادم ولا تسقط مع مرور الوقت، فلا يتم نقلها من دولة لأخرى الا فى حالات توقيع الدولة التى تملك الإقليم المغتصب معاهدة للصلح مع الدولة المغتصبة لهذا الإقليم، كما أن يجب أن يتوفر شمولية السيادة بتطبيق سلطتها على المواطنين و المقيمين على أرض هذه الدولة.

مفهوم السيادة:

هو أحد المفاهيم القانونية والسياسي وأكثرها غموضاً، وهى صفة لسلطة الدولة، وتتشكل لسيادة مع تحديد الإقليم حيث يعتبر أفراد السكان ركناً من أركان الدولة ويمكن أن تكتمل صفة الدولة الإ باكتمال هذه الأركان والأفراد وفقاً لنظرية سيادة الشعب هم من يمتلكون السيادة وقد انتقد السيادة التقليدية منذ نشأته، حيث يرى بعض الفقهاء إن معيار السيادة من الناحية القانونية خاطئاً.

التطور التاريخي لمفهوم السيادة:

تلازمت السيادة فى العصور القديمة فى نشأتها مع السلطة السياسية، وكان يغلب عليها طابع القداسة، ومختلطة بمعتقدات دينية، حيث كان الأفراد يخضعون للحاكم قبل الخضوع للأحكام الدينية، كما تدل دراسة مصادر السلطة والزاميتها فى الدول القديمة مثل اليونان والصين ومصر وبلاد الرافدين.

وكان الإغريق القدماء هم أكثر من تعمقوا فى العلوم السياسية عن غيرهم وتعرفوا على السيادة بكل جوانبها مثل أرسطو وأفلاطون الذى اعتبر السيادة سلطة ملتصقة بالحاكم، بينما عرف الرومان السيادة من خلال أفكار الشعب الحر والأمة المستقلة، بينما فى العصور الوسطى فترجع السيادة فى جذورها التاريخية إلى نظرية سلطة الباباوات، فقد كان البابا فى صراعة مع الملوك والأباطرة حول تولية السلطات السياسية يستند إليها.

خصائص السيادة:

أكسب الدستور الفرنسي الصادر فى سبتمبر عام ١٧٩١م السيادة خصائصها وصفاتها، حيث نص على أن السيادة لا تقبل التجزئة والتصرف فيها ولا تخضع للتقادم، ويتلور فى ذلك أن السيادة لا تقبل التجزئة أى أن الدولة لا يكون لها إلا سيادة واحدة، ولا يمكن تقسيم تلك السيادة، ويمكن توزيع السلطة وأن تمارس على مختلف الأجهزة الخاصة بالدولة إلا إن السيادة تبقى واحدة.

- لا يمكن التصرف بالسيادة، بمعنى عدم التنازل عنها حيث لك يفقد الدولة الركن الأساسى من قيامها وبذلك تنقضى الشخصية الدولية لها.
- أن لا تكون السيادة مكتسبة مع التقادم ولا تسقط مع مروره فلا يتم نقلها من دولة لأخرى إلا فى حالات توقيع الدولة التى تملك الإقليم المغتصب معاهدة للصلح مع الدولة المغتصبة لهذا الإقليم.
- يجب أن يتوافر شمولية السيادة بمعنى إشتمال تطبيق سلطتها على مواطنيها والمقيمين على أرضها كافة حتى لو إختلفت جنسيتهم كما أن السيادة مطلقة، وتعني عدم وجود أى حدود قانونية لسلطتها فى سن قوانين الدولة.
- والسيادة شاملة أى أنها تطبق على جميع مواطني الدولة وكذلك المنظمات المتواجدة داخل حدود الدولة، لكن الإستثناء الوحيد فى هذا الأمر فيتمثل فيما يتمتع به البلوماسيين الأجانب المعتمدون لدى الدولة من إمتيازات دبلوماسية وحصون، وبالتالي يخضعون لسيادة دولهم.

أشكال السيادة:

السيادة لديها القدرة على فرض توجيهاتها دون الخضوع داخليا أو خارجيا، لذا

يمكن تصنيفها إلى:

- السيادة الداخلية.
- السيادة الخارجية.

أولاً: السيادة الداخلية:

- فيها تشير إلى وجود شخص أو جماعة من الأشخاص أو جمعية من الجمعيات فى أى دولة مستقلة لها القوة والسلطة القانونية النهائية لفرض الطاعة لسلطانها وإصدار الأوامر، وهذه السلطة العليا تكون مطلقة وشاملة على جميع الأفراد والجماعات داخل الدولة.

ثانياً: السيادة الخارجية:

طبقاً لها لا تخضع الدولة لأى سلطة أخرى وتكون مستقلة عن أى ضغوط أو تدخل من أى من الدول الأخرى، ويتضح من ذلك أن فى السيادة الداخلية تتضمن الفردية تكون فيها اليد العليا والسلطة النهائية المهيمنة على الأفراد والجماعات فى نطاق الدولة، أما فى السيادة الخارجية فتعنى بعدم التبعية والمساواة المعنوية لكن فى ذات الوقت بينهما جانب مشترك وهو غياب أى سلطة تعلو سلطة الدولة.

نظريات السيادة:

السيادة تقوم على نظريتين لهما اتجاهين رئيسيين:

- الأول يرى أن السيادة مطلقة.
- الثانى يرى أن السيادة مقيدة.

السيادة فى ظل مبدأ عدم التدخل والعولمة:

هناك ثلاثة أركان رئيسية تقوم عليها الدولة وهى الشعب والإقليم والسلطة، وهذه الأركان تعد غير كافية لو لم يتوفر عنصر السيادة الذى يميز الدولة عن غيرها من الوحدات التى لها طبيعة سياسية وإجتماعية بالإضافة إلى أن عنصر السيادة نستطيع به أن نفرق بين الدولة المستقلة والتابعة، بالقدرة الفعلية للدولة على رفض الإذعان لأى سلطة خارجية بمعنى القدرة الفعلية على تأكيد هذه الدولة لذاتها فى المجال الدولى بحرية كاملة.

العلاقة بين مبدأ السيادة الوطنية وحقوق الإنسان:

هناك فريقاً يؤيد السيادة ويعتبر أن النظام السيادةى قد يكون معرضاً للخطر فى حال تغول نظام حقوق الإنسان عليه، بينما يرى فريق آخر أن حقوق الإنسان قد تكون

مهددة بتحدى النظام السيادى لكن العولمة كظاهرة إجتماعية وسياسية وإقتصادية أعادت النظر فى سيادة الدول، وأكدت على أن لن تكون هناك سيادة وطنية دون ديمقراطية تضمنها.

كان كسر إحتكار الدولة للمعلومة سواء فى الصناعة أو فى النشر، من أهم أثار الثورة التقنية فى مجال الاتصالات فقد وفرت التقنيات الجديدة مساحة هائلة للأفراد وللتنظيمات.

الأقليات

لا تخلو أى دولة من الأقليات، ومن النادر أن توجد دولة جميع أفراد شعبها يتمتعون بالتجانس سواء فى الأصل أو الدين أو اللغة والثقافة، فقد لا نجد دولة إلا وبها جماعتين وربما أكثر فى واقعنا الدولى المعاصر.

تمثل إحدهما أغلبية بينما تمثل الأخرى أقلية، وقد تعانى فى الغالب من الأضطهاد أو الحرمان فى الحقوق والحريات السياسية أو غير السياسية، وقد تشهد بعض الدول التى يوجد بها تعددية عرقية صراعات داخلية مابين السلطة وأقليات معينة داخلها، وقد يختلف نوع هذه الأقلية وأيضاً مطالبها من حالة لأخرى، مع ما قد يكون من تأثير لتلك الصراعات الداخلية على الاستقرار السياسى أو الاجتماعى أو الأقتصادى لهذه الدول. ذلك بجانب ما تعانيه تلك الأقليات فى حال مطالبتها بالانفصال.

ويتم الخلط كثيراً والتداخل فى إستخدام مفاهيم مثل الجماعة العرقية و السلالية و الإثنية، فقد حددت عدة إتجاهات تعريفات لتلك المفاهيم، حيث عرف أول هذه الإتجاهات أن العرق، هو السلالة (Race) والذى يشير إلى الأختلافات التى قد تكون بين السلالات البشرية طبقاً للجينات الوراثية، والصفات الجسمانية كلون البشرة و الطول ولون العينين وغيرها من الصفات البيولوجية، وبذلك يكون للعرق مفهومين مرادفاً للسلالة بيولوجياً، بينما للإثنية (Ethnic) وطبقاً لهذا الإتجاه تمثل الخصائص الاجتماعية كاللغة والدين والثقافة.

دراسة حالة مسلمى الإيجور فى الصين

تاريخ مسلمى الإيجور

تعد الحركات الانفصالية واحدة من أهم وأخطر المشكلات التى تواجهها دول العالم فى هذه الأيام، فتلك الحركات التى تنادى بالانفصال عن الدول لأسباب عديدة (سياسية، عرقية، دينية) حيث أن خطورة هذه الحركات تكمن فى لجوئها إلى أعمال عنف وتمرد بما يهدد الأمن القومى للدول ويهدد وحدتها أيضا بما يهدد النظام الدولى بأكمله.

الأقلية المسلمة فى الصين:

وتتعدد الديانات فى الصين إلا أن أكثرها إنتشارا هى البوذية والطاوية والإسلام والمسيحية، ومن الضرورى الإشارة إلى أن الأقلية الدينية الواحدة فى الصين قد تنتمى إلى عدة قوميات والأقلية المسلمة أبرز مثال على ذلك.

لكن هذا الوضع يحد من قوة هذه الأقليات والإضعاف من قوة دورها على الساحة السياسية، أما عن اللغات فاللغة القومية الشائعة فى الشمال هى اللغة الصينية الشمالية Mandarin وهى لغة الهان أما فى الجنوب والجنوب الشرقى فيتم التحدث بلهجات محلية.

أوضاع الأقلية المسلمة فى الصين:

أولا الحقوق العامة:

الحقوق المدنية:

إنتهكت كافة حقوق وحريات الأقلية المسلمة فى الصين خلال هذه الفترة، وقد واجهوا بعض من الإجراءات التعسفية التى ترتب عليها انتهاكات لجميع الحقوق العامة والخاصة بهؤلاء كأقلية.

وقد كان الهدف من وراء هذه الانتهاكات القضاء على وجود الأقلية المسلمة كأقلية دينية فيما يزيد عن بقية أفراد المجتمع، وكان إلغاء جميع الجمعيات الإسلامية التى كانت موجودة وإحلال مكانها الجمعية الإسلامية الشيعية والتى أنشأت للترويج للشيوعية والتعظيم على الممارسات التمييزية من الحكومة ضد المسلمين وكان ذلك بداية لسياسات السلطة الشيوعية تجاه المسلمين وكان ذلك بمثابة تأميم للنشاط

الإسلامى بتحويل إدارته وتوجيهه صورة الجمعيات الأهلية إلى الدولة والحزب الشيوعى كحق مدنى بما يشكل كبتا لحرية التعبير.

الحقوق السياسية:

فى هذه الفترة ومنذ بداية الحكم الشيوعى وبإنهاء الثورة الثقافية عام ١٩٧٦م كان من الصعب التحدث عن أى حقوق سياسية لهؤلاء.

الحقوق الاقتصادية:

وقد إزدادت الأوضاع الاقتصادية لمسلمى الصين سوءا خلال هذه الفترة، حيث تم الاستيلاء على ممتلكاتهم وإغلاق الكثير من المطاعم التى يمتلكونها، وتراجعت إقتصاديتهم كثيرا إلى أن تم هدم ما حاولوا تحقيقه فى فترة الحكم الوطنى.

الحقوق الاجتماعية والتعليمية:

شهدت أوضاع مسلمى الصين الاجتماعية والثقافية خلال هذه الفترة وخاصة منذ عام (١٩٤٩م حتى عام ١٩٧٦م) تراجعا، وإزدادت أوضاع المسلمين التعليمية سوءا خاصة مع إغلاق السلطات الشيوعية للمساجد والتى كانت تمثل مراكز تعليمية ورغم ما حققه الحكم الجمهورى وبشر به ببداية جادة للنهضة التعليمية للمسلمين، لكن نظرا لقصر مدة الحكم الجمهورى ولم تزد عن تسعة وثلاثين عاما ولم يكن ذلك مساعدا لهم فى إستعادة مكانتهم السابقة أو حتى مجرد التقدم بضع خطوات للأمام.

ثانيا الحقوق الخاصة:

تمثل الحقوق الخاصة مجموعة من الحقوق التى تتطلبها خصوصية الأقلية، ويعد الحق فى الوجود والحق فى الحفاظ على الهوية والتأكيد عليها والحق فى منع التمييز.

التطور التاريخى لتركستان الشرقية (مقاطعة شينجيانج):

تركستان هى كلمة من مقطعين "ترك" و"ستان" وتعنى أرض الترك، وتعرف بتركستان الكبير ويضم تركستان الشرقية وتركستان الغربية، وتركستان الغربية تضم تلك الجمهوريات التى إستقلت عن الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩٠ و ١٩٩١، بعد أن أحتلت عام ١٩١٧، ومنها أوزبكستان وترككاستان وطاجيكستان وقيرغزستان وكازاخستان وتتميز بكونها جمهوريات ذات أغلبية مسلمة، بينما تقع تركستان الشرقية

وسط آسيا ومن الشمال الغربى تحدها جمهوريات كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان ومن الجنوب أفغانستان وباكستان. بينما يحدها من الشرق إقليم التبت بجانب الصين ومنغوليا الشعبية وتبلغ مساحتها الجغرافية حوالى ١,٨ مليون كم مربع، يشغل تركستان الشرقية سكان سنتمون لقوميات مختلفة تمثل قومية الإيجور غالبية بها إلى جانب التركمان، والكازاخ والأوزبك والطاجيك وينتمى جميعهم إلى العرق التركى، بينما تخضع للأحتلال الصينى منذ عام ١٩٩٤ وتطلق عليها بكين باسم شينجيانج أى المستعمرة الجديدة.

أهمية إقليم سينجيانج بالنسبة للصين:

حظى إقليم شينجيانج الصينى خلال السنوات الأخيرة بأولى الأهتمامات إقليميا ودوليا لعدة أسباب أهمها موقع الإقليم الأستراتيجى ولتتركز الثروة النفطية ولإتباع الصين لعدد من الخطط التنموية بالإقليم من أجل تنميته وتطويره.

لهذا الإقليم أهمية إستراتيجية وإقتصادية:

الأهمية الأستراتيجية للإقليم:

يحتل إقليم سينجيانج -تركستان الشرقية فى الشمال الغربى للصين ووسط آسيا والمعروف بمركز البر الآسيوأوروبى فى النقطة المركزية التى تبدأ من شبه جزيرة كمشتكا بالجزء الشرقى لآسيا إلى شبه جزيرة "إيبيريا" بالجبهة الغربية لأوروبا، ومن جزيرتى "سومطرة وبورنيو" فى جنوب آسيا حتى جزيرة "سبتسبرجن" التى تقع فى النهاية الشمالية لأوروبا.

الأهمية الأقتصادية للإقليم:

يتميز إقليم سينجيانج بالتنوع فى الموارد والثروات، وهذا التنوع والوفرة يعد من أهم الأسباب التى تجعل الصين متمسكة به ضمن حدودها الجغرافية، فهو يتمتع بوفرة الموارد المعدنية الطبيعية من اليورانيوم والذهب والبترو، ويعد من أكبر الأقاليم إنتاجا للغاز الطبيعى فى الصين ومن ثالث أكبر منتجى النفط فى المنطقة فهو يحتوى على ما يقرب من ٦ مناجم لليورانيوم، ويقدر الأحتياطى النفطى به ب ٨,٢ تريليون طن وتعظم أهمية الإقليم فى مجال إنتاج النفط والأحتياطيات الخاصة به، حيث يمث

أهمية للنفط والغاز فهو من أكثر مسارات العبور لها، لذا جاءت السيطرة على هذا الإقليم أمراً هاماً وضرورياً لأمن الصين، بالإضافة لإعتباره واحداً من أهم الأقاليم ذات الأولوية فى الاستثمار لدى شركتى البتروكيماوت والبتترول الوطنية الصينية، لأنه من أكبر مراكز إنتاج الغاز الطبيعى وثان أكبر مراكز إنتاج النفط.

ماهية المجموعة العرقية الإيجورية:

جاء تعريف المجموعة العرقية كالتى: جماعة بشرية يميزها عدد من الخصائص السكانية، فهى قومية ذاتية التوحد تربط أفرادها روابط فيزيقية بيولوجية معينة، كما تربط بينها روابط ثقافية مشتركة أيضاً تجمع بينهم صلة مقاربة ويربطها تاريخ وذكريات مشتركة ويتحدثون نفس اللغة ولهم إلتناء دينى واحد.

السياق الاجتماعى والتاريخى لجماعة الإيجور:

يحظى المجتمع الصينى بالتنوع العرقى والإثنى، فالصين تتكون من ٥٦ قومية وتعد قومية الهان Han الأكثر تعداداً فى الصين والأكبر من حيث العدد، فهى تمثل حوالى ٩٢٪ من إجمالى عدد السكان بينما تسمى القوميات الأخرى بالأقليات القومية

الجنور التاريخية للإيجور:

كان إقليم سينجيانغ والمعروف وقتذاك بتركستان الشرقية تحت الحكم الأمبراطور التركى ساكا فى القرن الثامن ق.م عام ١٠٠٠ ق.م، حيث أصبح جزءاً من الأمبراطورية الخاصة لأتراك الهون حتى عام ٣٣٤ ق.م وقت إستيلاء الأسكندر المقدونى على القسم الغربى من تركستان.

إستمرت تركستان الشرقية محافظة على إستقلالها حتى عام ٩٣ ق.م إلى ان قام الصينيون بعدة هجمات من أجل الأستيلاء عليها، لكن هذا الأحتلال الصينى لتركستان الشرقية لم يستمر أكثر من ثلاثين عام، ثم إنضمت تركستان الشرقية عام ٥٥٥ م إلى إمبراطورية (كوك تركلر) والتى كانت فى حرب دائمة مع الصين.

سياسات الصين تجاه الإيجور:

جاءت محاولات غير يائسة للصين منذ عقود طويلة من الزمن من أجل السيطرة على إقليم "شينجيانج"، بينما ظل الأويغوريون فى حالة إحتجاج دائمة أمام حكم بكين

الأستبدادى كما يصفونه، ثم بدأ المسئولون الصينيون مع أحداث ١١ سبتمبر يجدون التبريرات المختلفة من أجل ممارسة إجاءات أمنية متشددة وقاسية وفرض قيودا أمام ممارسة هؤلاء أى طقوسا أو شعائر دينية تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وترويجا لفكرة أن الشباب الأيغورى هو أكثر عرضة لتأثير التطرف، ولكن أمام سياسة القمع الممنهج للأيغور كانت هناك هجمات إرهابية ومحاولات لأعمال الشغب من جانب بعض هؤلاء إنقاما من جراء تلك الممارسات المتشددة ولقى المئات حتفهم خلالها من الإيغور والهان، مما دفع عدد من الدول المناهضة لسياسات الصين.

كما تعد أقلية الإيغور من أكثر الأقليات المسلمة المسببة للقلق للسلطات الحكومية الصينية، لكونها تتمسك بالشعائر والمظاهر الإسلامية التى تحاول الحكومة الصينية بثتى الطرق طمس هويتها وتنتمى تلك الأقلية لأقليم سينجيانج أو إقليم تركستان، حيث يتم التعامل مع تلك الأقلية بواقع مريير يتجسد فى حالة دائمة من المعاناة بسبب ما تلاقية هذه الأقلية من إضطهاد وعنف مما يجعل هؤلاء يطالبون بالانفصال مما يهدد كيان وإستقرار الصين.

الأضطهاد الدينى للإيجور وإنعكاسة على بروز ظاهرة التطرف والإرهاب:

زاد تمسك مسلمى الإيجور بقوميتهم ودينهم وقد واجهت السلطات الصينية ذلك الأمر بمزيد من القمع بعد فشل محاولاتها فى إحتواء هؤلاء وإذابتهم فى المجتمع الصينى، وكانت هناك عدة تداعيات نتجت جراء تلك السياسة التى إتبعها الصين خلق بيئة مناسبة للتطرف والإرهاب تمثلت فى التالى:

- حدثت عدة متغيرات مع نهاية تسعينيات القرن العشرين والتى أوجت بوجود معالم إرهابية فى مقاطعة شينجيانج، بعد أن عثرت السلطات الصينية على أنواع من المتفجرات والأسلحة فى المقاطعة وعقب تفجير عدد من خطوط السكك الحديدية وإنفجار عبوات فى ثلاث حاقلات فى أحد مدن المقاطعة وايضا إنفجار عبوة فى بكين.
- تواجه الأقليات المسلمة فى الصين مشكلات وتحديات كبيرة تهدد تواجدها وحريتها وسيعرض إيجاز لبعض هذه التحديات:

• تحديات تتعلق بالحقوق في الحريات الدينية

- تواجه الأقلية المسلمة في الصين فيما يتعلق بالحقوق في الحرية الدينية من التحديات أهمها:
- تقييد حرية العبادة وأعمال العنف الطائفي والقمع الديني ضد الأقلية.
 - نقص المساجد أو تهديمها أو تحويلها إلى مناطق أو نواد أو قاعات اجتماعية أو حزبية أو دون إصلاح أو تطوير واستعمال.
 - مصادرة الأوقاف الإسلامية والأراضي المخصصة لمقابر المسلمين.
 - ازدياد الحملات الدعائية المسيئة للإسلام وتعتمد تشويه الوقائع والحقائق.
 - تقييد حرية العبادة وأعمال العنف الطائفي والقمع الديني ضد الأقلية.
 - نقص المساجد أو هدمها أو تحويلها إلى متاحف أو قاعات اجتماعية أو حزبية أو تركها دون إصلاح أو تطوير أو استعمال.
 - مصادرة الأوقاف الإسلامية والأراضي المخصصة لمقابر المسلمين.
 - ازدياد الحملات الدعائية المسيئة للإسلام وتعتمد تشويه الوقائع والحقائق من الأنظمة
 - الاحالة الشيوعية وإتباع الديانات غير السماوية المضادة للإسلام كالبودية والهندوسية وغيرها وأصحاب المذاهب المنحرفة عن الإسلام كالبهائية وغيرها الأمر الذي خلق ضغوطاً وأعباء نفسية واجتماعية إضافة على هذه المجتمعات المسلمة.
 - منع ومضايقة الطالبات المسلمات نظراً لإرتدائهم الحجاب.
 - منع طباعة القراءن الكريم وتداوله تحقق رغم أن النصوص القرآنية تهاجم عقائد وديانات أخرى.

تحديات تتعلق بالأحوال الشخصية

- تتعرض الأقليات المسلمة لضغوط عديدة لتبديل قوانين الأحوال الشخصية المرتبطة بعقيدتهم وبدعواتهم أدعيه مختلفة وقديمة وأن العالم كله يتجه الي العلمانيين والبعد عن سيطرة الأديان ومن أكثر التحديات التي تواجهها الأقلية في مسألة الأحوال الشخصية هما:
- منع إجراء الزواج إلا في سن معين وبوثائق رسمية.

- إضعاف السلطة الأسرية وإسقاط القوامه في العائلة.
- وضع أى سلطة للزوج على زوجته أو على أولاده.
- إسقاط المانع الدينى لزواج المسلمة من غير المسلم.
- قدرة المرأة على طلاق زوجها من دون إرادته وعدم قدرة الزوج على الطلاق إلا بإرادة المحكمة.
- توزيع الإرث وفق القانون المدنى المخالف للشرعية الإسلامية.
- إلغاء المحاكم الشرعية.

التحديات السياسية

- تواجه الأقلية المسلمة فى الصين العديد من التحديات السياسية منها:
- إضعاف التمثيل فى البرلمان وعدم وجود تمثيل عادل فى المناصب الحكومية.
 - عدم وجود جماعات ضغط مسلمة فى المجتمعات العربية.
 - المعاناه من مشكلة العنصرية وما يصاحبها من ضغوطات نفسية.
 - التشوية الذى يحدث من بعض المتنمرين أن الإسلام على الصعيد السياسى مما يعرقل من حركة الدعوة من غير المسلمين.
 - أن تسير الأقليات سبل محاربة حقوقهم والحريات المعترف بها فى الإعلان العالمى لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية عام ١٩٩٢ بالإضافة إلى جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى التى نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

موقف القوى الفاعلة من قضية الأيجور:

إتبعَت القوى الكبرى الفاعلة عدة مواقف إختلفت و إتفقت طبقاً للمصالح التى تربطها بدولة الصين حتى أن البعض من تلك الدول بل أغلبها صار يكيل بأكثر من مكيل من موقفه تجاه قضية الأيجور فكان أبرز ذلك الموقف الأمريكى فكان كالتالى:

الموقف الأمريكى فى عهد الرئيس جون بايدن حول مسلمو الإيجور

فى اليوم الأخير من عهد الرئيس دونالد ترامب صنفَت الولايات المتحدة الأمريكية الأعمال التى تقوم بها الحكومة الصينية ضد الأقلية المسلمة المعروفة باسم

الإيغور فى إقليم شينجيانغ كإبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية ودفع ذلك بوزارة الخارجية الأمريكية لفرض عقوبات على مسؤولين صينيين وأدرجت عشرات الوكالات الصينية على القائمة السوداء المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان فى شينجيانغ ولم يتغير الوضع بعد انتهاء حكم ترامب وبدء حكم الرئيس جون بايدن الذى يتمسك بالتشدد تجاه الصين فى ما يتعلق بالانتهاكات المستمرة ضد مواطنيها المسلمين. وتتهم منظمات حقوقية الصين احتجاز ما يصل إلى مليون مسلم من الإيغور المسلمين بمعسكرات اعتقال فى شينجيانغ منذ عام ٢٠١٧ وإخضاع ما لم يتم احتجازهم لمراقبة مكثفة فضلاً عن فرضها قيود دينية عليهم واستغلالهم فى أعمال قسرية وأصدرت إدارة الرئيس جون بايدن فى بداية مارس وثيقة التوجيه الاستراتيجية والأمن القومى التى تتضمن توجيهات الإدارة الجديدة لوكالات الأمن القومى حتى تتمكن من العمل على مواجهة التحديات العالمية وأشارت الوثيقة فى ضوء تفصيلها للتحديات الصينية أن الولايات المتحدة ينبغى أن تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية بما فى ذلك هونغ كونغ وشينجيانغ والتبت.

وقبل ذلك أقر وزير الخارجية انتونى بلكين خلال جلسة مجلس الشيوخ بأن الصين تشكل التحدى الأكبر للولايات المتحدة وقال أننى أعتقد أن الرئيس ترامب كان على حق فى اتخاذ موقف حازم تجاه الصين.

ثم قال فى أول مؤتمر صحفى له أن إدارة جون بايدن تتفق مع تقييم إدارة ترامب بأن بكين ترتكب إبادة جماعية ضد الإيغور المسلمين فى الصين وكانت قضية الإيغور على رأس موضوعات المحادثة الهاتفية الوحيدة التى جمعت الرئيس بايدن مع نظيره الصينى شى جين فى ١١ فبراير الماضى وذكرت المتحدث باسم البيت الأبيض جين ساكى أن قضية الانتهاكات ضد الإيغور قد أثارها الرئيس جون بايدن فى محادثة مع نظيره الصينى وأضافت يمكننى أنؤكد لكم بأنه ستكون هناك خطوات مناسبة بالتنسيق الوثيق مع الحلفاء والشركاء فى جميع أنحاء العالم واستخدم الرئيس جون بايدن مصطلح الإبادة الجماعية للإشارة إلى الانتهاكات التى يتعرض لها مسلمو الصين أثناء حملته الانتخابية كذلك أيد بايدن توقيع الرئيس السابق ترامب على تشريع

ثم تحريره بدعم ساحق من الكونغرس فى يونيو ٢٠٢٠ يسمح بفرض عقوبات على أى مسئول صينى يشارك فى قمع الإيغور كما يشترط القانون على الشركات والمواطنين الأمريكيين الذين يبيعون المنتجات إلى سينجيانغ أو يعملون فيها حتى أن عدم مساهمة أنشطتهم فى انتهاكات حقوق الإنسان.

وفرضت إدارة بايدن عقوبات على مسئولين فى الحكومة الصينية بسبب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد الأقلية المسلمة فى منطقة شينجيانغ وحذرت الصين بأنه ستوئل فى فرض العقوبات إذا استمرت الانتهاكات وفرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على اثنين من المسئولين الصينيين وهم وانغ جوتشنج سكرتير لجنة الحزب الشيوعى فى إقليم شينجيانغ وتن مينغ مدير مكتب الأمن العام فى الإقليم وقالت وزارة الخزانة أنها ملتزمة باستخدام كافة الصلاحيات المالية لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التى تحدث فى شينجيانغ.

وقال مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أندريا جاكى أن السلطات الصينية ستظل تواجه عقوبات طالما استمر وقع فضائح وانتهاكات فى إقليم شينجيانغ.

ودعم وزيرة الخارجية الأمريكية الإجراءات التى اتخذت وقال أنها تظهر التزامنا المستمر بالعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان وتسليط الضوء على أولئك المسئولين عن هذه الفضائح فى حكومة الصين الشعبية والحزب الشيوعى الصينى. وبحسب القرار الأمريكى أنه سوف يتم فرض قيود على التأشيرات التى يحصل عليها مسئولو الحكومة والحزب الشيوعى الصينى وكذلك أفراد أسرهم وقال البيان الأمريكى "تدعو الولايات المتحدة الأمريكية الصين إلى الكف فوراً عن حملتها القمعية فى إقليم شينجيانغ والإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً والتوقف عن إجبار أفراد الأقليات المسلحة فى الصين المقيمين بالخارج على العودة إلى الصين لمواجهة مصيرهم.

وكان هناك استنكار متزايد من الولايات المتحدة ودول أخرى حول تصرفات الصين فى شينجيانغ. وزعم وزير الخارجية الأمريكى فى مؤتمر صحفى فى الفاتيكان أن الصين تطالب مواطنيها بعبادة الحكومة وليس الله.

وفى يوليو الماضى وقعت أكثر من ٢٠ دولة فى مجلس حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة رسالة مشتركة تقيد فيها معاملة الصين للإيجور وغيرهم من المسلمين. ووضعت الحكومة الأمريكية ٢٨ منظمة حكومية صينية على اللائحة السوداء لاتهامها بالضلوع فى انتهاكات حقوق الإنسان فى الإيجور فى إقليم شينجيانغ ومن ضمن هذه الشركات الكبرى التجارية شركة الاتصالات العملاقة "هواوى" إلى اللائحة السوداء بسبب مخاوف أمنية من منتجاتها الإلكترونية. وقالت وزارة التجارة الأمريكية أن الشركات والمرسات المعنية بالحفر ضالعة فى انتهاكات حقوق الإنسان فى الإيجور.

ويقول تونى يلنكن مستشار الرئيس بايدن للسياسة الخارجية أن الولايات المتحدة ضعفت والصين احتجت أقوى بسبب الرئيس ترامب وفى ندوة بحثية عقدها معهد أسين أكد بليكن أن من شأن رئاسة بايدن أن تعيد لأمريكا ريادتها فى المواجهة مع الصين باستعادة السلطة الأخلاقية من خلال دعوة الصين إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان والعمل مع الحلفاء للضغط على الصين لتغيير سلوكها والاستثمار فى الداخل الأمريكى للمنافسة المستقبلية فى المجالات الحيوية مثل الذكاء الاصطناعى وشبكات 5G ويعتقد أغلب الأمريكيين أن جون بايدن أفضل وأكثر خبرة فى التعامل مع الصين وكبح نفوذها المتزايد حول العالم.

وتبقى الصين هى التحدى الأكبر خصوصاً تحت قيادة زعيمها الحالى والقوى والطموح شين جى فهى صاحبة ثانى أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبسبب سرعة نمو الاقتصاد الصينى يعتقد أن الاقتصاد الصينى سيصبح الأول قبل نهاية النصف الأول من القرن الحالى. ويقول بايدن أن التنافس مع الصين لا يعنى الصراع بالضرورة لكن نقاط التوتر كبيرة أبرزها تايوان وحقوق الإنسان التى تعيد الالتزام بالحفاظ على أمنها من ثوابت السياسة الأمريكية.

وفى العام الماضى شهد اتفاقاً غير متوقع إذ توصلت أمريكا والصين إلى اتفاق فى قمة المناخ التى عقدت فى غلاسكو وحضرها بايدن. اتفاق ذكر ؟أمريكا وحلفاءها وخصومها بأنهم بالرغم من كل الصراعات والخلافات التى لن تنتهى بسهولة يعيشون فى الكوكب نفسه ويواجهون المصير نفسه.

الموقف الروسى تجاه حماية حقوق الأقليات فى الصين

أما السياسة الروسية تتجه دائماً نحو عدم توجيه أى تعدد لدول الصين فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأقليات بصفة خاصة وذلك نظراً لوجود العديد من المصالح المشتركة بين روسيا والصين وكذلك محاولات من كلتا الدولتين إنشاء تحالف قوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعارض دائماً أى قرار يصدر فى الأمم المتحدة يدين ملف حقوق الإنسان فى الصين.

ولا يعنى ذلك أن روسيا والصين تشكلان محوراً متماسكاً ضد الولايات المتحدة الأمريكية فمصالحهما ورؤيتهما غير متطابقة فى العلاقة معها. لكنهما متفقان على نظام تعدد القطبية يضمن إلى تقاسم مناطق النفوذ وحماية الأنظمة التسلطية والتشابكات القائمة معها حفظ نظامها من أى تدخل أسمى حقوق إنسان فى وقت تشد وأن فيه قمع الحريات والخصوصيات الثقافية والاجتماعية القومية الأمر الذى لا يشكل تناقضاً رئيسياً مع واشنطن فى مرحلة إعادة انتشارها الاستراتيجى وإعادة بناء قوتها الاقتصادية.

بهذا يشكل التحالف الروسى الصينى أداة ضغط على الدول الفرعية لتحديد وزنها الافتراضى فى الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان خارج حدودها فالسياسة الروسية فى توجيهاتها الخارجية حملت معها دفعة أولوياتها بالتوجه شرقاً نحو الصين بالمقام الأول والهند فى العام الثانى مع فارق كبير عن الصين من حيث الأهمية الاقتصادية والسياسية الأمر الذى وضع مسئولين روس إلى اعتبار أن مستقبل روسيا يرتبط بالعلاقة مع الصين والهند ولهذا تقدم بموجب حق النقد ضد أى قرار غربى ضد الصين فى مجال حقوق الإنسان.

موقف الأمم المتحدة تجاه حماية حقوق الأقليات فى الصين

شدت الأمم المتحدة مرراً على أهمية الحاجة إلى دمج حقوق الإنسان فى جميع أنشطتها الواسعة النطاق من الأهمية على الاعتراف بالإمكانات المحتملة لجميع التدابير وإجراءات الأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق الإنسان يلاحظ أن الأمم المتحدة ما هى الإجراءات ومصالح بين الدول الكبرى تستخدم فيها ملف حقوق الإنسان كوسيلة لتحقيق ضغوطات على بعضها البعض ولا يخرج دور الأمم المتحدة بالنسبة للوضع

الحقوقى فى الصين عند ذلك حيث دائماً لا يستطيع مجلس الأمن اتخاذ قرارات ضد الصين فى مجال حماية حقوق الإنسان والأقليات وما يتخذ من قرارات من مجلس حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة ليست مجبرة الصين على تنفيذه ولا توجد جزاءات تجر الصين على احترام ما يصدر من قرارات ضدها على أساس أنها عضو دائم فى مجلس الأمن غالباً ما تستخدم روسيا حق النقد الفيتو ضد أى قرار.

ومن المجالات التى انتقد فيها موقف الصين بشأن الأقلية المسلمة فى الصين هى انتقاد حقوق الأمم المتحدة الخاص بحرية الأديان حكومة الصين ممارسة سياسة قمعية تجاه مسلميها والإيجور فى إقليم شيشيانج وروى قصص مزعم عن مضايقات وترويع لتلك الأقلية.

وقال أنير بيليف وهو محقق فى قضايا حقوق الإنسان أثناء إفادة صحفية أن تصرفات الصين ضد الإيجور مشكلة كبيرة ومزعجة وتحتاج إلى وقفة جادة ولطالما استمعت إلى قصص مزعجة للغاية تتعلق بمضايقات للمسلمين فى شهر رمضان برفض الإفطار على تلاميذ المدارس أثناء النهار وتشهد الأقلية العرقية فى الصين اضطرابات من الإيجور وقبيلة الهان وهى الأقلية من سكان الصين ويقول نشطاء حقوقيين وجماعات من الإيجور أن سياسة الحكومة الصينية القمعية فى سيتجانغ ومن بينها فرض قيود على حريات العبادة وقيود على الملابس التى يرتديها المسلمون التى حظرت فيها ارتداء الحجاب فى الأماكن العامة.

وقالت الأمم المتحدة أن الإيجور والكاراخ وغيرهم من الأقليات العرقية ذات الأقلية المسلمة فى إقليم شينجانج أو إيجور ذى الحكم الذاتى يتعرضون لحملة تنظمها الدولة من انتهاكات ضخمة تشمل السجن الجماعى والاضطهاد وكبت الحريات وحقت ما فيها جرائم حرب ضد الإنسانية.

وقالت الأمية العامة لمنظمة العفو الدولية التابعة للأمم المتحدة إناس كالامار أن السلطات الصينية هلقت جحيماً بئساً على نطاق مذهب فى إقليم شيجنانج أو يغووى الحكم المحلى.

ولكن فى ظل استخدام حق النقد الفيتو ضد قرارات الأمم المتحدة من نيل الدولة التى تتقاسم بينها المصالح مثل روسيا تعجز الأمم المتحدة على اتخاذ أى قرار ضدها وتبقى الأمور كلها حبر على ورق.

موقف الدول الإسلامية من دعم الأقلية المسلمة فى الصين

فى المجال السياسى لم تقدم شيئاً بل أكثر من ذلك كل هو أنها ما زالت تتعامل مع الأنظمة المعادية والمضطهدة للأقلية المسلمة فى بلادها سياسياً ممثلاً إندونيسيا التى تعد من أكبر الدول الإسلامية تشارك فى حلف يضم فى أعضائه الفلبين وتاييلاند اللتان مارسنا الأساليب البشعة والوحشية فى حربهما ضد الأقلية المسلمة، وأما على الصعيد المادى فإنه يبعث على الحياة والخجل الشديد ولا زالت الدول المسلمة الشقيقة تعيش على القروض والمعونات التى يقدمها الصندوق الدولى لها. وأما الدول البترولية فترى مثلاً تقدم المعونات المؤسسات الإسلامية فى العند عام ١٩٨٩ خمسة ملايين دولار.

بينما تلقت مؤسسات التبشير المسيحى هناك ما يقارب مائة وعشرين مليون دولار فى نفس العام وقد دفعت أمريكا وحدها ٦٠٪ من القيمة بالرغم من الفارق الكبير بين عدد المسلمين وعدد المسلمين فى الهند، وأما على الصعيد الروحى والفكرى فلم يتول المؤسسات الإسلامية للأقليات المسلمة سواء القليل جداً أما الفارق يسير جداً من المبعوثين الإسلاميين سواء من الأزهر ترمن رابطة العالم الإسلامى وغيرهما ومن عدد المبشرين المسيحيين فى نفس الدول. فالمبشرون المسيحيون يمتلكون الإمكانيات المادية والثقافية ووسائل التبشير ما لا يملكه الإسلاميون فى الواقع يمتلك المبشرون المسيحيون استراتيجية وبرمجة فى العمل يفقدها المسلمون أن المجتمع الإسلامى بإمكانه تقديم الكثير للأقليات المسلمة فى عالمنا المعاصر متى أحسوا بالمتعة وعقدوا العزم على العمل من أجل رفع المستوى المادى والمعنوى لهم، وذلك من خلال استراتيجية ناجحة وخطوط وبرامج مكثفة ويستمر لرفع الوعى الثقافى والسياسى والاجتماعى لاستيعاب وحماية أكبر عدد من المسلمين فى الصين.

النتائج والتوصيات والمقترحات:

فى ضوء نتائج الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها :

- التخلي عن سياسات الأضطهاد والقمع المتبعة ضد أقلية الإيجور
- عدم تعرض الأقليات المسلمة فى الصين لأية قيود عند ممارستهم لكافة حقوقهم سوى ما تتعلق بالنظام العام فى الدولة وفرض العقوبات المناسبة عند تعرض الحقوق للانتهاك أو التهديد بانتهاكها مع إقرار التعويض العادل واتخاذ كافة التدابير التى لعدم الإفلات من العقاب.
- رورية كل المشكلات التى تعاني منها الأقليات باعتبارها جزء من المجتمع.
- كفاءة تمثيل الأقليات تمثيلاً ملائماً فى الحكومة المركزية والمحلية للمشاركة الفعالة فى عملية صنع القرار فى القضايا التى تؤثر عليهم بصورة مباشرة.
- إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة لحماية حقوق الأقليات ومنع الموجود منها الصلاحيات التى تكفل قيامها بالتحصين فى الشكاوى المعلقة بالتمييز العنصرى.
- بذل المزيد من الجهد لمعالجة الحرمان والتخفيف من حدة الفقر الذى تعاني منه بعض الأقليات.
- العمل على وضع التشريعات التى نصت إلى تعزيز التماسك الاجتماعى وتعزيز المساواة أو عدم التمييز فى القانون الواقع.
- حث وسائل الإعلام المقررة والمسموعة والمرئية على المشاركة فى التوعية بأهمية التعددية واحترام التنوع وعدم التمييز وإبراز قيم الآخر وقيمة ثقافته مع السماح للأقليات بالتعبير عن أنفسهم وعقائدهم فى وضع أى برامج تعددية أو غيرها من البرامج الإعلامية.
- قيام البرلمانين من خلال الدعوة بنشر التسامح واحترام الرأى العام.
- التصدى للمنصات التى تروج أفكار قائمة على العنصرية أو بث الكراهية أو تحض على أعمال عنف ومقاضاة هذه المنصات.
- رصد أى مؤشرات قد تحدث بين الأقليات والأقليات الأخرى من خلال الإنذار المبكر والعمل على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.
- تعزيز التضامن بين مختلف القوميات الصينية و الذى يعتبر المهمة الأولى للحكومة وحماية الدولة تعتبر أولى واجبات المواطن الصينى.
- تساوى جميع الحقوق و الواجبات بين مختلف القوميات المتواجدة فى الصين.

المراجع

- عصبة الأمم لعام ١٩١٩.
- ميثاق الأمم المتحدة لسنة ٢٦ جوان ١٩٤٥.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.
- القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨.
- معاهدة تحريم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ٩ ديسمبر ١٩٤٨.
- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ١٩٦٩.
- التدخل الإنساني وحماية الأقليات - دراسة حالة الأقليات العربية في إسرائيل - د مراد فول - كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر - المجلة العلمية لجامعة الجزائر ٣ المجلد ٦ - العدد ١١ - جامفى ٢٠١٨.
- الوجيز فى القانون الإنسانى، إعداد الدكتور فليج غزالان، سامر موسى، ٢٠١٩، الباب الأول.
- د. أحمد ابو الوفا- القانون الدولي الإنسانى وحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة- القانون الدولى الإنسانى أفاق وتحديات- الجزء الأول - منشورات المجلة القانونية ط ١ ٢٠٠٥.
- المركز الديمقراطى العربى- ٢٨/٧/٢٠٢٠ - أثر التدخل الدولي الإنسانى على السيادة الوطنية للدولة ٢٠٠٢-٢٠١٢ - دراسة حالة السودان.
- دار المنظومة - مجلة القانون و المجتمع- التدخل الإنسانى كألية لحماية حقوق الإنسان- قداش حكيمة طالبة دكتوراة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية - أدرار - عدد ٨ - ٢٠١٦.
- معمر فيصل خولى - الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنسانى ط ١، القاهرة دار العربى للنشر والتوزيع ٢٠٠١.
- العلوم الإنسانية والأجتماعية - المجلد ٤٧ - العدد ٤ ٢٠٢٠ - علا صالح الكايد - أثر تدخل النظام الدولى الجديد على السيادة الوطنية- دراسة حالة العراق ٢٠٠٣-٢٠١٨.
- بن على بدر الدين- موسى قروف - جامعة محمد خيضر - بسكرة كلية الحقوق الموسم الجامعى ٢٠١٥-٢٠١٦، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر فى الحقوق - تخصص قانون دولى وحقوق الإنسان- التدخل الإنسانى وإشكالية السيادة.

- جامعة محمد خيضر - بسكرة - كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم الحقوق - التدخل الإنساني وإشكالية السيادة - مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص قانون دولي وحقوق الإنسان - إعداد بن علي بدر الدين - موسى قروف - الموسم الجامعي ٢٠١٥-٢٠١٦.
- د. غزلان محمود عبد العزيز - المجلد التاسع عشر العدد الأول - يناير ٢٠١٨ - الحركات الانفصالية في إقليم سينجيانج: دراسة الصين تجاه مسلمي الإيجور.
- د. وليد دوزي أستاذ محاضر قسم العلوم السياسية جامعة طاهري محمد - بشار الجزائر - قضية الإيجور في تركستان الشرقية بين المطالب الانفصالية وسياسات الهيمنة الصينية - مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية - العدد ١٦ ديسمبر ٢٠١٨.
- أزمة أقلية الإيجور في ظل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية للصين وردود الفعل الدولية - المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية السياسية - المجلد الخامس - العدد الثاني - سنة ٢٠٢١.
- دار المنظومة - ٢٠٢٠ - أذار - الأضطهاد الديني وإنعكاسه على بروز ظاهرة التطرف والأرهاب - دفاطمة حسين فاضل المفرجي - مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- د. فاروق صلاح الدين، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية المدنية وحقوقهم، جامعة أربيل، بغداد، ١٩٧٥.
- د. فاروق مصطفى إسماعيل، التكيف والتمثيل الثقافي للجماعات العرقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.
- حمد زايد رجب، العلاقات الأمريكية الصينية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر.